السَّياسات العَامَّة للطَّاقة فِي العراقِ بعدَ العَامِ ٢٠٠٣
دراسةُ قطاعِ الكهرباء

أطروحة تقدَّم بها

محمد عدنان مشوش

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا / قسم العلوم السياسية / الدراسات السياسية

وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية / النظم السياسية

بإشراف

أ.د. زيد عدنان محسن

٢٠٢٥م ١٤٤٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ۞ اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ۖ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ ۚ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

[سورة النور: ٣٥]

الإهداء

إلى أساتذتي الكرام...

إلى من غرسوا في نفسي حبّ العلم، وزرعوا في طريقي بذور الفضيلة والمعرفة، فكانوا شموعًا تنير دروبنا، وقدوة في الإخلاص، ومثالًا في الصبر والعطاء...

إلى من لم يبخلوا بعلمهم، وفتحوا لنا أبواب الفكر، ووجّهونا بحكمةٍ وأمانة...

لكم جميعًا، أستاذًا أستاذًا، عرفانًا وتقديرًا وامتنانًا، أُهدي هذه الأطروحة، عربون شكرٍ لا يفي حقكم، لكنه يحمل في طيّاته كل التقدير والاحترام

الى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا و ادارة قسم العلوم السياسية و أساتذتي الفضلاء الذين عرفوني معنى التجربة السياسية من خلال محاضراتهم القيمة

الى والدي ووالدتي براً و إعظاماً

الى زوجتي حباً و إسهاماً

الى اخي و اولادي .. وكل من أكن له الاحترام

اهدي منجزي المتواضع هذا

الباحث

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تنجز الغايات، الحمد لله الذي علَّم الإنسان ما لم يعلم، ويسَّر لنا سبل العلم والمعرفة.

أتقدَّم بجزيل الشكر والامتنان إلى استاذي المشرف الاستاذ الدكتور (زيد عدنان محسن) الذي أفاض عليّ علماً و معرفة و توجيه و ملاحظات علمية دقيقة كان لها الأثر الكبير في انجاز هذه الأطروحة فقد كان داعماً و موجهاً لي في كل مراحل كتابة البحث و كذلك الشكر موصول للهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية وإدارتها، لما قدموه من دعم علمي وأكاديمي خلال سنوات دراستي.

كما لا يفوتني أن أعبِّر عن عميق امتناني لكل الأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم، واستفدت من علمهم، أسهموا في تكوين شخصيتي الأكاديمية.

وأخص بالشكر (الدكتور عامر حسن فياض و الدكتور سرمد الجادر و الدكتور علي عباس مراد و الدكتور صباح العريض و الدكتور قاسم الجنابي و الدكتور حسن لطيف و الدكتور جبار آل جمال الدين والدكتور احمد غالب محي و الدكتور علي الشكراوي و الدكتور احمد الرماحي) لما قدموه من وقت وجهد و مساندة و كما يقولون من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق اتقدم بخالص الشكر للدكتور والأخ الحبيب (محمد ياس) الذي كان داعماً بمعنى الكلمة و سند لكل طلبة الدفعة ، لما قدموه من وقت وجهد ومساندة وكذلك (اتقدم بالشكر للدكتور حميد نعيم الغزي / الامين العام لمجلس الوزراء و الدكتور امير الكناني مستشار رئيس الجمهورية و لا أنسى خالص التقدير والاحترام لأساتذتي و اخوتي في وزارة الكهرباء الذين كانوا نعم السند والعون واخص بالذكر الدكتور المهندس عبدالحمزة هادي الطفيلي مستشار الوزارة والمهندس نافع عبدالسادة وكيل الوزارة الاسبق والمهندس السيد احمد الحبوبي والمهندس هادي كريم البياتي والاخ المهندس علاء سمير راشد والمهندس زيدان خلف خضير والمهندس هاشم عبد رضا الشديدي والمهندس يحيى عباس جابر والمهندس محمد سمير الصواف و الاخ الاستاذ (رزاق هميم لازم)

كما أعبِّر عن شكري العميق لعائلتي الكريمة، سندي الحقيقي، على دعمهم المعنوي والروحي، وصبرهم طوال سنوات الدراسة والبحث.

جزى الله كل من ساندني خير الجزاء، وجعل هذا العمل في ميزان حسناتهم.

للباحث

الملخص:

تعالج هذه الأطروحة السياسات العامة للطاقة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مع تركيز خاص على قطاع الكهرباء بوصفه حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد واجه هذا القطاع تحديات متراكمة تمثلت في اختلالات بنيوية وإدارية، وغياب الرؤية الاستراتيجية طويلة الأمد، إلى جانب التأثيرات العميقة للحروب، والفساد المؤسسي، والتدخلات الداخلية والخارجية في رسم السياسة الطاقوية.

تهدف الدراسة إلى تحليل البنية المؤسسية والتشريعية الحاكمة لقطاع الكهرباء، وتقييم فاعلية البرامج والسياسات الحكومية المنفذة منذ عام ٢٠٠٣، وذلك في ضوء معايير الحوكمة الرشيدة وأهداف التنمية المستدامة. كما تسعى إلى تشخيص مكامن الخلل في منظومة الكهرباء، بما يشمل مشكلات الإنتاج والنقل والتوزيع، وضعف التنويع في مصادر الطاقة، والاعتماد شبه الكلي على الوقود الأحفوري، ما أدى إلى عجز مزمن في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة.

تعتمد الأطروحة منهجية تحليل السياسات العامة، بالاستناد إلى مصادر متعددة تشمل البيانات الرسمية، والتقارير الحكومية والدولية، بالإضافة إلى معلومات أصحاب العلاقة والخبراء في القطاع، وتمثل الدراسة مقاربة تكاملية تجمع بين البُعد النظري في فهم ديناميكيات صنع القرار الطاقوي، والبعد التطبيقي في تقييم الأداء الفعلي للقطاع، ضمن السياق السياسي والاقتصادي لما بعد ٢٠٠٣.

وتخلص الدراسة إلى جملة من النتائج التي توضح الفجوة بين الإنفاق الحكومي الضخم وضعف المخرجات الخدمية، مع رصد غياب الاستقرار المؤسسي وتذبذب السياسات. وتقترح الأطروحة حزمة من التوصيات لتعزيز كفاءة قطاع الكهرباء، من خلال إصلاح الإطار الحوكمي، وتبني سياسات تنويع الطاقة، وتطوير الشبكات الذكية، وتقليل الضائعات، وتوسيع الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، بما يسهم في تحقيق أمن الطاقة، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتقليل الانبعاثات الكربونية.

قائمة المحتويات

المواضيع	الصفحة
المقدمة	١-٦
الفصل الأول السياسات العامة والطاقة مقاربات نظرية مفاهيمية	٧-٥٧
المبحث الأول: ماهية السياسات العامة	٨-٢٢
المطلب الأول: الاتجاهات الفكرية لمراحل تطور دراسة السياسات العامة	٨-١٦
المطلب الثاني: مفهوم السياسات العامة	١٦-٢٠
المطلب الثالث: سمات السياسة العامة	٢٠-٢٢
المبحث الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالسياسات العامة	٢٣-٤٣
المطلب الأول: بعض المفاهيم النظرية وعلاقتها بالسياسات العامة	٢٣-٢٧
المطلب الثاني: المراحل الرئيسة في صنع السياسة العامة	٢٧-٣٢
المطلب الثالث: الفاعلون الرسميون وغير الرسميون في صنع السياسة العامة	٣٣-٤٣
المبحث الثالث: ماهية الطاقة الكهربائية وأنواعها	٤٤-٥٧
المطلب الأول: مفهوم الطاقة	٤٤-٤٥
المطلب الثاني: أنواع الطاقة	٤٥-٥٣
المطلب الثالث: الطاقة الكهربائية	٥٣-٥٧
الفصل الثاني الطاقة: أهميتها وواقعها في العراق قبل العام ٢٠٠٣	٥٨-١٠١
المبحث الأول: جغرافية الصراع على الطاقة وتحدياتها في الشرق الأوسط	٥٩-٦٨
المطلب الأول: جغرافيا الطاقة الرئيسة	٦٠-٦٢
المطلب الثاني: الصراع على الطاقة	٦٢-٦٤
المطلب الثالث: تحديات الطاقة في الشرق الأوسط	٦٤-٦٨
المبحث الثاني: أمن الطاقة وأهمية النفط والغاز الجيوسياسية	٦٩-٧٩
المطلب الأول: أمن الطاقة	٦٩-٧٢
المطلب الثاني: أهمية النفط والغاز	٧٢-٧٦
المطلب الثالث: الأهمية الجيوسياسية للنفط	٧٧-٧٩
المبحث الثالث: واقع الطاقة في العراق قبل العام ٢٠٠٣	٨٠-١٠١
المطلب الأول: واقع الطاقة في حرب الخليج الأولى والثانية	٨٠-٨٧
المطلب الثاني: واقع الطاقة في حرب عام ٢٠٠٣	٨٧-٩٠
المطلب الثالث: النفط والغاز الثروة المهدورة	٩٠-١٠١
الفصل الثالث واقع الطاقة في العراق وتحدياتها في ظل الحكومات المتعاقبة بعد العام ٢٠٠٣	١٠٢-١٣٧
المبحث الأول: التغيير السياسي في العراق والسياسة العامة	١٠٣-١١٩
المطلب الأول: تغيير نظام الحكم في العراق	١٠٣-١٠٩
المطلب الثاني: مكانة الطاقة في مستوى دخل الفرد والموازنة العامة للدولة	١١٠-١١٥
المطلب الثالث: الطاقة واستمرار السمة الريعية في الاقتصاد العراقي	١١٥-١١٩
المبحث الثاني: الطاقة والحكومات المتعاقبة في العراق منذ ٢٠٠٣	١٢٠-١٣١
المطلب الأول: سياسات الطاقة في العراق وأطر تنظيمها	١٢٠-١٢٢

المطلب الثاني: مشروع قانون النفط والغاز وجولات التراخيص	١٢٢-١٢٩
المطلب الثالث: الاستراتيجيات الوطنية للطاقة	١٢٩-١٣١
المبحث الثالث: مشكلات قطاع الطاقة في العراق: النفط والغاز	١٣٢-١٣٧
المطلب الأول: الخسائر والهدر في مصادر الطاقة الرئيسة	١٣٢-١٣٥
المطلب الثاني: أهمية تحقيق أمن الطاقة	١٣٥-١٣٧
الفصل الرابع الطاقة الكهربائية في العراق واقعها – مشكلاتها- الحلول المقترحة	١٣٨-١٧٢
المبحث الأول: واقع الطاقة الكهربائية في العراق	١٣٩-١٤٧
المطلب الأول: أهمية الطاقة الكهربائية	١٣٩-١٤٢
المطلب الثاني: واقع الطاقة الكهربائية قبل العام ٢٠٠٣	١٤٣-١٤٤
المطلب الثالث: واقع الطاقة الكهربائية بعد العام ٢٠٠٣ وابرز تحدياتها	١٤٤-١٤٧
المبحث الثاني: المشكلات الرئيسة في قطاع الطاقة الكهربائية	١٤٨-١٥٨
المطلب الأول: المشكلات الاقتصادية	١٤٨-١٤٩
المطلب الثاني: المشكلات الفنية	١٥٠-١٥٤
المطلب الثالث: المشكلات المتعلقة بالفساد	١٥٥-١٥٨
المبحث الثالث: الحلول المقترحة لمشكلات الطاقة الكهربائية	١٥٩-١٧٢
المطلب الأول: تطوير الأطر القانونية المتعلقة بالطاقة الكهربائية	١٥٩-١٦٣
المطلب الثاني: استثمار مصادر الطاقة المتوافرة في العراق لدعم قطاع الطاقة الكهربائية	١٦٣-١٦٦
المطلب الثالث: الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة	١٦٦-١٧٢
الخاتمة:	
الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات	١٧٣-١٧٧
المصادر	١٧٨-١٨٩

الجداول والاشكال

ت	الجدول/ الشكل	اسم الجدول/ الشكل	الصفحة
١	جدول رقم ١	مراحل تحليل السياسة العامة	٢٩
٢	جدول رقم ٢	مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة	٥٢
٣	شكل رقم ١	مناطق شريط قلب النفط في العالم	٥٩
٤	جدول رقم ٣	حاجات العالم وتغطيتها من النفط (بالمليون برميل يوميًا)	٧٤
٥	جدول رقم ٤	أعلى ١٠ دول انتاجًا للنفط عالميًا في ٢٠٢٣	٧٥
٦	جدول رقم ٥	انتاج وصادرات العراق من النفط الخام للمدة (١٩٧٩-١٩٨٩) ألف برميل يوميًا وقيمة الصادرات النفطية (مليون دولار)	٨٢
٧	جدول رقم ٦	نسبة الصادرات النفطية من اجمالي الصادرات العراقية خلال المدة ١٩٩٣/ ٢٠٠٢	٨٤
٨	جدول رقم ٧	مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الـ GDP بالأسعار الجارية في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧%	١١٠
٩	جدول رقم ٨	نسبة مساهمة إيرادات النفط في الناتج المحلي الإجمالي للعراق	١١٢
١٠	جدول رقم ٩	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الوازنة العامة للعراق للمدة ٢٠١٥- ٢٠٢٠(مليار دينار)	١١٥
١١	جدول رقم ١٠	انتاج النفط في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٠(تقاس بملايين البراميل في اليوم)	١٢٥
١٢	جدول رقم ١١	انتاج الطاقة الكهربائية السنوي في العراق للمدة (١٩٧١-٢٠٠١	١٤٣
١٣	جدول رقم ١٢	تقنية محطات الكهرباء والقدرة الاسمية لتوليد الطاقة الكهربائية في العراق (٢٠١٠)	١٥٠
١٤	جدول رقم ١٣	شحة الوقود في محطات الطاقة الكهربائية	١٥٢
١٥	جدول رقم ١٤	مشاريع الطاقة الشمسية المخطط لها (٢٠٢١)	١٦٥
١٦	جدول رقم ١٥	المحطات الكهرومائية في العراق ٢٠٢٢	١٧١

المُقدّمة

المقدمة

بعد عام ٢٠٠٣، دخل العراق مرحلة جديدة من التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي، رافقها تغير جذري في بنية الدولة ومؤسساتها، مما انعكس بشكل مباشر على صياغة وتنفيذ السياسات العامة، ولا سيما في قطاع الطاقة. يُعد قطاع الكهرباء من أهم القطاعات الحيوية التي ترتبط بشكل وثيق بمختلف مفاصل الحياة اليومية والتنمية الاقتصادية، إلا أن هذا القطاع واجه تحديات كبيرة تمثلت في التدمير الواسع للبُنى التحتية، والضعف المؤسسي، وغياب الرؤية الاستراتيجية طويلة الأمد، فضلاً عن الفساد بمختلف ضروبه، والتدخلات السياسية وغياب التنسيق بين الجهات المسؤولة.

رغم وفرة الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، لم يتمكن العراق من تحويل هذه الثروات إلى قدرة إنتاجية حكومية مستدامة تلبي حاجات المواطنين. وقد أدى ذلك إلى اعتماد السكان على مصادر بديلة غير حكومية للطاقة مثل المولدات الأهلية، ما خلق عبئاً إضافياً على البيئة والصحة العامة والاقتصاد المحلي. تسعى هذه الأطروحة إلى تحليل السياسات العامة للطاقة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مع التركيز على قطاع الكهرباء بوصفه مؤشراً مهماً لفهم ديناميات الفشل والنجاح في إدارة الموارد العامة. كما تهدف إلى استكشاف أوجه القصور في السياسات المتبعة، وتقديم توصيات قابلة للتطبيق من شأنها تعزيز كفاءة واستدامة هذا القطاع الحيوي المهم والذي يعدُّ اساسي لحياة المواطن.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في وضع السياسات العامة للطاقة من كونها تتناول أحد أكثر القطاعات الاستراتيجية والحيوية في العراق، وهو قطاع الكهرباء، الذي يمس حياة المواطنين اليومية بشكل مباشر، ويُعد عاملاً أساسياً في دعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي. فمنذ عام ٢٠٠٣، واجه هذا القطاع تحديات بنيوية وإدارية وأمنية عطّلت قدرته على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، رغم الإنفاق الكبير ووجود الموارد الطبيعية الكافية.

تُبرز الدراسة أهمية تحليل السياسات العامة للطاقة في مرحلة ما بعد التغيير السياسي، بوصفها مرآة تعكس مدى قدرة الدولة على إدارة مواردها، ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة. كما تسلط الضوء على الفجوة بين التخطيط والتنفيذ، وعلى تأثير الفساد، وسوء الإدارة، وضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية.

توفر هذه الدراسة إطاراً علمياً يمكن أن تستفيد منه الجهات الحكومية وصناع القرار والباحثون في تطوير سياسات أكثر فاعلية وكفاءة في مجال الطاقة، لا سيما الكهرباء. كما تسهم في تقديم رؤى وتوصيات قد تساعد في تقليل الاعتماد على الحلول المؤقتة، وتعزيز الاعتماد على مصادر

الطاقة المستدامة، وتحقيق الأمن الطاقوي في العراق على المدى الطويل ، و يبقى المرتكز الأهم هو وجود خطة و برنامج إجرائي قابل للتنفيذ معتمد لدى الحكومة في تطوير هذا القطاع الحيوي.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسات العامة للطاقة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مع التركيز على قطاع الكهرباء بوصفه أحد أبرز التحديات التنموية التي واجهت الدولة العراقية في مرحلة ما بعد التغيير السياسي. وتسعى إلى الكشف عن مدى فاعلية السياسات الحكومية في إدارة هذا القطاع، من حيث التخطيط، والتمويل، والتنفيذ، والتقييم، فضلاً عن تحديد أوجه القصور في البنية المؤسسية والإدارية المعنية بإنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية.

كما تهدف الدراسة إلى:

١. فهم السياق السياسي والاقتصادي المرافق لسياسات الطاقة بعد عام ٢٠٠٣.
٢. تحليل العوامل التي أثرت على نجاح أو فشل السياسات المتبعة في قطاع الكهرباء.
٣. تقييم أثر تلك السياسات على الواقع الخدمي والاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.
٤. تقديم مقترحات وتوصيات عملية قابلة للتطبيق تساهم في تحسين أداء قطاع الكهرباء، وتقليل الفجوة بين حاجة المواطن من الطاقة وبين قدرة القطاعات الاساسية في الكهرباء (الإنتاج، النقل ، التوزيع) على تلبيتها وتعزيز كفاءة استخدام الموارد المتاحة.

من خلال تحقيق هذه الأهداف، تأمل الدراسة أن تساهم في صياغة إطار علمي وعملي يساعد على بناء سياسات طاقوية أكثر فاعلية واستدامة في العراق.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التدهور المزمن في أداء قطاع الطاقة بشكلٍ عام، والكهرباء بشكلٍ خاص في العراق رغم وفرة الموارد المالية والطبيعية، وتعدد الخطط والمشاريع التي أُطلقت منذ عام ٢٠٠٣ لتحسين هذا القطاع. فرغم الإنفاق الحكومي الهائل، لا يزال هذا القطاع يعاني من ضعف الإنتاج، ورداءة التوزيع، وغياب الاستقرار في تجهيز الطاقة، ما ينعكس سلباً على حياة المواطنين والاقتصاد الوطني.

وتبرز الإشكالية الرئيسية في التساؤل الآتي:

"ما مدى فاعلية السياسات العامة للطاقة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ في تطوير قطاع الكهرباء، وما هي العوامل التي أعاقت تحقيق أهداف تلك السياسات رغم توفر الموارد والدعم الحكومي؟"

وتتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية، منها:

- هل تم وضع سياسات طاقوية مبنية على رؤية استراتيجية واضحة؟

- ما مدى كفاءة الأطر المؤسسية والتنفيذية المكلفة بإدارة هذا القطاع؟
- ما هو دور الفساد، والبيروقراطية، والتدخلات السياسية في إضعاف تلك السياسات؟

• وما البدائل الممكنة لتحقيق إصلاح فعلي ومستدام في قطاع الكهرباء؟

تسعى الدراسة للإجابة على هذه التساؤلات من خلال تحليل نقدي للسياسات المعتمدة، وتشخيص العوائق التي حالت دون تحسين واقع الكهرباء في العراق.

حدود الدراسة

تتحدد هذه الدراسة ضمن مجموعة من الحدود التي تم اختيارها لتوجيه البحث وضبط متغيراته، وهي كما يأتي:

١. الحدود الزمانية

تنحصر الدراسة في الفترة التي تبدأ من عام ٢٠٠٣ وحتى عام إعداد الأطروحة (٢٠٢٥)، وذلك نظراً لما شهده العراق بعد العام ٢٠٠٣ من تحولات سياسية وإدارية أثرت بشكل مباشر على قطاع الطاقة بشكل عام والكهرباء بشكل خاص، فضلاً عن التغيّرات في السياسات العامة وإدارة الموارد.

٢. الحدود المكانية

تركّز الدراسة على قطاع الطاقة في العراق بوصفها المجال الجغرافي الذي يتم فيه تحليل السياسات العامة الخاصة بقطاع الكهرباء، مع التركيز – حيثما تقتضي الحاجة – على بعض المحافظات أو المناطق التي تعكس تفاوتاً في خدمات الكهرباء أو تمثل نماذج للسياسات المتبعة.

٣. الحدود الموضوعية

تُعنى هذه الدراسة بـ السياسات العامة للطاقة، لكنها تركز موضوعياً على دراسة السياسات المرتبطة بقطاع الكهرباء، دون التوسع في بقية مجالات الطاقة (كالنفط أو الغاز أو الطاقة المتجددة) إلا بقدر ما يخدم فهم واقع الكهرباء وصياغة السياسات المتعلقة بها.

٤. الحدود المنهجية

تعتمد الدراسة على المقاربة النظرية والميدانية، إذ تم توظيف أدوات تحليل السياسات العامة لفهم السياقات التي تحكم القرارات الخاصة بقطاع الكهرباء، مع دعم ذلك ببيانات ميدانية نوعية أو كمية عند توفرها (مثل مصادر معتمدة، مجلات، مقابلات، تقارير رسمية، وثائق، إحصاءات...)، وذلك ضمن مناهج تحليل السياسات العامة والحوكمة والإدارة العامة.

٥ . الحدود المهنية التخصصية

تندرج هذه الدراسة ضمن تخصص العلوم السياسية – فرع السياسات العامة، وتركز بشكل دقيق على تحليل السياسات العامة للطاقة في العراق، من خلال دراسة حالة قطاع الكهرباء.

وتستند الدراسة إلى الأدبيات والنظريات ذات الصلة بمجال السياسات العامة، كنموذج دورة صنع السياسة العامة، ونموذج الفاعلين وصناعة القرار، ومفاهيم الحوكمة، وتحليل السياق المؤسسي والتشريعي، إضافة إلى أدوات تحليل السياسة العامة (كالتحليل السياقي، تحليل الفجوات، تقييم الأثر، وغيرها).

كما تستلهم الدراسة من تقاطعات تخصصية مع الاقتصاد السياسي للطاقة وإدارة المرافق العامة والدراسات التنموية، من دون أن تنزاح عن إطارها الرئيس ضمن حقل السياسات العامة. وتُركّز في هذا السياق على فهم كيفية رسم السياسات، وصياغة البرامج، وتوزيع الأدوار بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في إدارة قطاع الكهرباء.

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الفرضية من سؤال رئيسي مفاده أن:

" إن نجاح السياسات العامة للطاقة في العراق يقترن بوضع خطط واستراتيجيات شاملة ، وتحقيق التسيق المؤسسي ، وتفعيل المساءلة ، فضلًا عن القضاء على الفساد المالي والإداري والسيطرة على التحدي الأمني" .

وتنبثق من هذه الفرضية الرئيسة عدد من الفرضيات الفرعية، منها:

١. إن السياسات المتبعة في قطاع الكهرباء كانت غالباً ذات طابع ردّ فعل لا استباقي، وافتقرت للتخطيط طويل الأمد.
٢. ضعف المؤسسات المعنية بقطاع الطاقة، وتعدد الجهات المسؤولة، تسبب في تداخل الصلاحيات وعرقلة تنفيذ السياسات.
٣. التدخلات السياسية والمحاصصة الحزبية لعبت دوراً سلبياً في اختيار القيادات الفنية والإدارية، ما أضعف كفاءة التنفيذ.
٤. لم تُعطِ السياسات المتبعة أهمية كافية لتطوير البُنى التحتية أو تنويع مصادر الطاقة، بما فيها المتجددة.

تسعى الدراسة لاختبار هذه الفرضيات من خلال تحليل واقعي وبيانات كمية ونوعية، للوقوف على مكامن الخلل واقتراح بدائل علمية وعملية قابلة للتطبيق لتحسين سياسات الطاقة في العراق.

منهجية الدراسة

اعتمدنا في دراستنا المنهج الوصفي في وصف ظاهرة الطاقة عمومًا ، وواقع الطاقة في العراق، واستعنا في مواضع أخرى على المنهج التحليلي في وصف وتحليل موضوع الدراسة، من حيث أسباب المشكلة والحلول الأمثل في مواجهتها بِعدها مشكلة تتعلق بموارد الدولة الوطنية وتمس حياة المواطنين بالأساس.

هيكلية الدراسة

تضمنت الهيكلية في تفاصيلها على مقدمة وأربعة فصول ومقترحات وتوصيات وخاتمة ، حيث تضمن الفصل الأول السياسات العامة والطاقة مقاربة نظرية وميدانية لتحليل واقع الطاقة في العراق حيث تناولت الاطروحة إشكالية العلاقة بين السياسات العامة وقطاع الطاقة في العراق ، في سياق تحليلي ونظري، يسعى إلى فهم الابعاد السياسية والاقتصادية والإدارية التي تتحكم بواقع الطاقة ، لا سيما الطاقة الكهربائية ، بوصفها أحد الأعمدة الأساسية للتنمية المستدامة، كما تسعى الدراسة الى تقديم توصيات واقعية قابلة للتنفيذ في إطار إصلاح السياسات الطاقوية في العراق وتم تصميم الدراسة وفق هيكل علمي متكامل ينقسم إلى أربعة فصول رئيسة ، يغطي كل منها جانبًا محددًا من موضوع البحث مع الالتزام بالتسلسل المنطقي من التأصيل النظري إلى التحليل الواقعي وصولًا إلى طرح الحلول ، بينما تضمن الهيكل التفصيلي تنظيم لفصول الدراسة وعلى النحو الآتي:-

الفصل الأول: السياسات العامة والطاقة: مقاربة نظرية مفاهيمية

يُعد هذا الفصل بمثابة الإطار النظري للدراسة، ويهدف إلى بناء قاعدة علمية لفهم السياسات العامة ومفاهيم الطاقة من خلال ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: يستعرض الاتجاهات الفكرية في دراسة السياسات العامة، تعريفاتها وسماتها.
- المبحث الثاني: يتناول المفاهيم النظرية المرتبطة بتحليل السياسات العامة، مراحل صنعها، والفاعلين الرسميين وغير الرسميين.
- المبحث الثالث: يركز على الطاقة من حيث تعريفها وأنواعها، مع تركيز خاص على الطاقة الكهربائية بوصفها محورًا تحليليًا للفصول اللاحقة.

الفصل الثاني: الطاقة: أهميتها وواقعها في العراق قبل عام ٢٠٠٣

يركز هذا الفصل على تحليل الخلفية التاريخية لقطاع الطاقة في العراق، من خلال:

- المبحث الأول: يتناول جغرافيا الطاقة، الصراعات المرتبطة بها، والتحديات الإقليمية .
- المبحث الثاني: يستعرض مفاهيم " أمن الطاقة" وأهمية النفط والغاز من منظور جيو سياسي معمق وفق أهمية العراق في المنطقة وسوق الطاقة.
- المبحث الثالث: يحلل واقع الطاقة في العراق قبل ٢٠٠٣، مستعرضًا آثار الحروب والعقوبات على البنية التحتية والموارد الطاقوية.

الفصل الثالث: واقع الطاقة في العراق وتحدياتها بعد عام ٢٠٠٣

ننتقل في هذا الفصل إلى دراسة الواقع المعاصر لقطاع الطاقة في ظل التحولات السياسية بعد عام ٢٠٠٣، ويتضمن:

- المبحث الأول: ويُعنى بالتغيير السياسي وأثره على مكانة الطاقة في السياسة العامة والاقتصاد الريعي.
- المبحث الثاني: يحلل السياسات الطاقوية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة، بما في ذلك قانون النفط والغاز وجولات التراخيص.
- المبحث الثالث: يناقش المشكلات الأساسية التي تواجه قطاع الطاقة (النفط والغاز)، بما في ذلك الهدر، الخسائر، وغياب أمن الطاقة.

الفصل الرابع: الطاقة الكهربائية في العراق: واقعها، مشكلاتها، الحلول المقترحة، ويُعد هذا الفصل جوهر الدراسة التطبيقية، حيثُيركز على ملف الطاقة الكهربائية، ويشمل:

المبحث الأول: يستعرض واقع الطاقة الكهربائية بعد عام ٢٠٠٣.

المبحث الثاني: يناقش المشكلات الرئيسة التي يعاني منها قطاع الكهرباء، سواء كانت تقاطع خدمات بين الوزارات التابعة للحكومة أو اقتصادية، فنية أو مرتبطة بالفساد.

المبحث الثالث: يقدم مجموعة من الحلول المقترحة، تشمل تطوير الأطر القانونية، استثمار الموارد المحلية، واللجوء للطاقة المتجددة.

وتكتسب الدراسة أهميتها من تركيزها على قطاع حيوي يمس الحياة اليومية للمواطنين ويؤثر مباشرة في الاقتصاد الوطني، كما تقدم الدراسة مقاربة تحليلية تجمع بين البُعد النظري والتطبيقي، بما يُسهم في إثراء حقل دراسات السياسات العامة في العراق.